تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٢٠١٩-٢٠٢٢

الملخص التنفيذي

جمهورية مصر العربية

اللجنة الوطنية التنسيقية للوقاية من الفساد ومكافحته

مصر - دائماً

الرقابة الإدارية

تقرير متابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

٢٠١٩/٢٠٢٢

الملخص التنفيذي

الملخص التنفيذي

حرصت الدولة المصرية على منع ومكافحة الفساد، وذلك تنفيذاً للاستحقاقات الدستورية، بالإضافة إلى ايمان الدولة المصرية بأهمية مكافحة الفساد في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية. لقد مرّ تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢ بتحديات غير مسبوقة، لم تواجه مصر وحدها، بل العالم أجمع. فجاءت أزمة جائحة كوفيد- ١٩ وما شهدته من تبعات اجتماعية واقتصادية شديدة لتمثل تحدياً وفرصة في الوقت ذاته، فتمثل تحدياً فيما يتعلق بتخصيص الموارد ومواكبة التغيرات المتلاحقة، ولكنها تمثل فرصة فيما يتعلق بالإسراع نحو تنفيذ مشروعات التحول الرقمي، وهو الأمر الذي استفادت منه مصر خلال سنوات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢. فضلاً عن ذلك، ما زال العالم يواجه الآثار الاقتصادية السلبية لجائحة كوفيد-١٩ والتوترات السياسية، وما تمثله من عبء على الحكومات، وعلى الرغم من هذه التحديات، إلا أن مصر نجحت – كما يوضح الشكل التالي - في تحقيق حوالي ٨٦٪ من المستهدف تنفيذه من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢، وذلك مقابل ١٤٪ لم يتم تحقيقه.

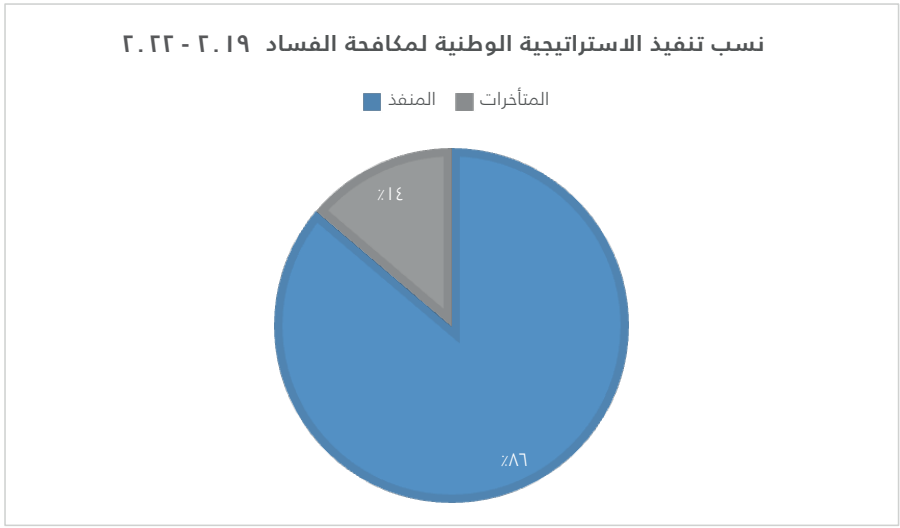

وبالنظر إلى نسب تنفيذ الاستراتيجية وفقاً لكل هدف من الأهداف التسعة للاستراتيجية، نجد – كما يوضح الشكل التالي – أن الهدفين السابع والثامن من الاستراتيجية والمتعلقين بزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد ومكافحته، وتفعيل التعاون الدولي والإقليمي في منع ومكافحة الفساد تم تنفيذ مستهدفاتهما بالكامل بنسبة تصل إلى ١٠٠٪

لكل منهما. بينما حصل الهدف الرابع المتعلق بتطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد على أقل نسب التنفيذ، والتي بلغت ٦١٪، يليه الهدف السادس الخاص بدعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته، والذي وصلت نسب التنفيذ فيه إلى ٧٧٪.

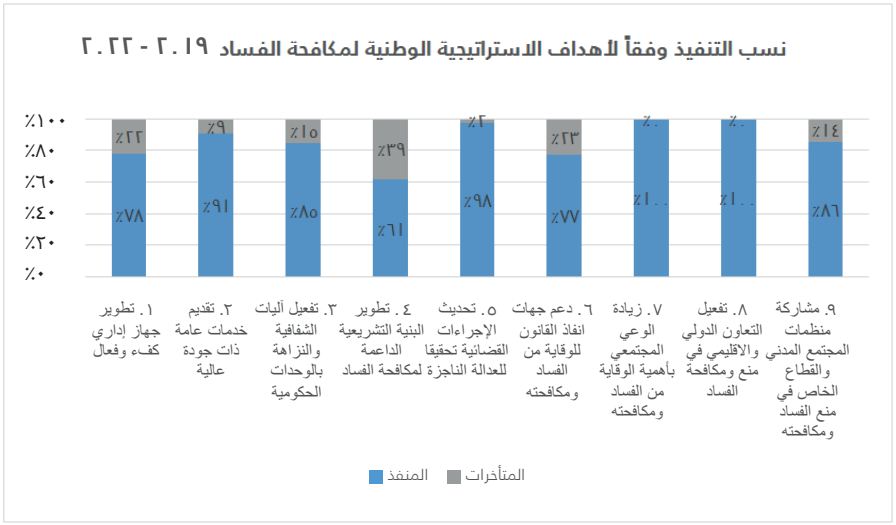

وبالنظر إلى الجدول التالي نجد أن معدل النجاح في الهدف الأول والمتعلق بتطوير جهاز إداري كفء وفعال، وهو الهدف الذي يتمتع بأكبر وزن نسبي ضمن الأهداف التسعة وصل إلى ٧٨,١٪، بينما وصل معدل النجاح في الهدف الخامس المتعلق بتحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة، وهو الهدف الذي يتمتع بأقل وزن نسبي بين الأهداف التسعة حوالي ٩٨٪. وفي العموم؛ بلغت نسبة التنفيذ الفعلي لمستهدفات الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد حوالي ٨٦٪.

الهدف	الوزن النسبي للهدف	النسب المحققة من الاستراتيجية خلال اربعة سنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢	معدل النجاح
الأول	١٦٪	١٢,٥٠٤٪	٧٨,١٤٩٪
الثاني	١١٪	٩,٩٧٪	٩٠,٦٣٦٪
الثالث	١٣٪	١١٪	٨٤,٦١٥٪
الرابع	١١٪	٦,٧٥٪	٦١,٣٦٤٪

الهدف	الوزن النسبي للهدف	النسب المحققة من الاستراتيجية خلال اربعة سنوات ٢٠١٩-٢٠٢٢	معدل النجاح
الخامس	٦٪	٥,٨٥٨٪	٩٧,٦٣٣٪
السادس	١١٪	٨,٤٧٪	٧٧٪
السابع	١٥٪	١٥٪	١٠٠٪
الثامن	١٠٪	١٠٪	١٠٠٪
التاسع	٧٪	٦٪	٨٥,٧١٤٪
الإجمالي	١٠٠٪	٨٥,٥٥٢٪	

بالنسبة للهدف الأول المتعلق بتطوير جهاز إداري كفء وفعّال، نجد أن هناك تفاوتاً في معدلات تنفيذ الإجراءات التابعة لهذا الهدف، وعددها (٩) إجراءات، فهناك مجموعة من الإجراءات التنفيذية التي وصل معدل التنفيذ فيها إلى ١٠٠٪ مثل الإجراءات المتعلقة بوضع خطة تدريبية للعاملين في الجهاز الإداري وفقًا لمتطلبات التطوير، وتحديث قواعد بيانات الأصول والعاملين بوحدات الجهاز الإداري، وتفعيل الربط المميكن بين الوحدات الحسابية. بينما وصلت نسبة تنفيذ الإجراء التنفيذي المتعلق بمعدل رضاء المواطنين المتعاملين مع وحدات الجهاز الإداري إلى (٠٪)، الذي لم يتم تنفيذه نتيجة لعدم توفر التمويل اللازم لإجراء الاستطلاع.

أما فيما يتعلق بالهدف الثاني الخاص بتقديم خدمات عامة ذات جودة عالية، فيتضمن (٧) إجراءات تنفيذية. ويعد هذا الهدف من الأهداف التي وصلت نسب التنفيذ فيها إلى معدلات مرتفعة وصلت إلى حوالي ٩١٪. فقد بلغت نسبة التنفيذ ١٠٠٪ في الإجراءات المتعلقة بتفعيل منظومة الدفع والتوقيع الالكتروني، وتفعيل تبادل المعلومات بين الأجهزة الحكومية الكترونيًا، وتبسيط الإجراءات الإدارية وميكنة الخدمات العامة وتقديمها من خلال قنوات متعددة، واستكمال إنشاء المراكز التكنولوجية في مختلف أنحاء الجمهورية، وضم كافة خدمات المواطنين إليها، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية والتنظيمية والإدارية اللازمة لتفعيلها، واستكمال أدلة الخدمات الحكومية ونشرها. بينما بلغت نسبة التنفيذ (٠٪) في الإجراء المتعلق بتطوير منظومة تقييم أداء الجهات الحكومية المقدمة للخدمات الجماهيرية، وذلك نظراً لوجود مجموعة من المشكلات التقنية المتعلقة بالتشغيل الفعلي لمنصة «قيّم خدماتك».

ويعتبر الهدف الثالث المتعلق بتفعيل آليات الشفافية والنزاهة بالوحدات الحكومية، وصلت نسبة التنفيذ فيه إلى حوالي ٨٥٪، ذلك رغم وصول نسبة التنفيذ في (٦) إجراءات تنفيذية من إجمالي ٨ تحت هذا الهدف إلى ١٠٠٪، وهي الإجراءات المتعلقة بتفعيل مدونات سلوك الموظفين في كافة وحدات الجهاز الإداري، واستمرار نشر ميزانية وموازنة المواطن لتتضمن المصروفات والإيرادات وأهم التوجهات الجديدة، وإنشاء وتحديث المواقع

الالكترونية الخاصة بالجهات الحكومية، وتفعيل منظومة الخطوط الساخنة وتطوير منظومة الشكاوى المعنية بمكافحة الفساد، ونشر خطة المشتريات الحكومية، ونشر تقارير عن التقدم المحرز في تنفيذ أهداف الاستراتيجية. بينما بلغت نسبة التنفيذ في الإجراء الخاص بإتاحة البيانات والمعلومات عن استراتيجيات وخطط الجهاز الإداري للدولة والإجراء الخاص بإتاحة تقارير الجهات الرقابية وفقًا لدستور ٢٠١٤ والقوانين المنظمة لذلك لنحو ٥٠٪.

أما فيما يتعلق بالهدف الرابع الخاص بتطوير البنية التشريعية الداعمة لمكافحة الفساد، والذي حصل على أقل نسب التنفيذ، والتي بلغت ٦١٪، فوصلت نسبة التنفيذ في (٤) إجراءات تنفيذية من إجمالي (٧) إلى ١٠٠٪، وهي الإجراءات المتعلقة بتحديث البنية التشريعية للجهاز الإداري للدولة بما يضمن جودة أدائه، وتحديث التشريعات واللوائح المنظمة للصناديق والحسابات الخاصة التي تضمن مزيداً من الشفافية والمحاسبة، ودراسة ميكنة إقرارات الذمة المالية وإصدار التشريع الخاص بها، وتعديل وتحديث التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد ومنها (تعديل قانون الإجراءات الجنائية، وقانون المرافعات) وذلك بغرض تسهيل الإجراءات وتحقيق مبدأ العدالة الناجزة. بينما وصلت نسبة التنفيذ في إجراءين إلى (٠٪)، والمعنية بسن قوانين (حماية الشهود والمبلغين والضحايا والخبراء، قانون التعاون الدولي في المسائل الجنائية، قانون إتاحة وحرية تداول المعلومات)، وتفعيل قانون حظر تعارض المصالح. وتجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم صدور القوانين المشار إليها، إلا أن هناك إجراءات عديدة تم اتخاذها في هذا الشأن.

أما الهدف الخامس المتعلق بتحديث الإجراءات القضائية تحقيقاً للعدالة الناجزة فيتضمن (٤) إجراءات تنفيذية، بلغت نسبة تنفيذ ٣ منها ١٠٠٪، وهي الإجراءات المتعلقة بتطوير بنية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والميكنة بمنظومة العمل القضائي، واستخدام التطبيقات الذكية في تقديم الخدمات القضائية، ودعم قدرات الأعضاء والعاملين بالجهاز القضائي، بينما بلغت نسبة التنفيذ في الإجراء المتعلق بتطوير البنية التحتية للنظام القضائي حوالي ٨٥,٨٪.

وبالنسبة للهدف السادس الخاص بدعم جهات إنفاذ القانون للوقاية من الفساد ومكافحته، والذي وصلت نسب التنفيذ فيه إلى ٧٧٪، فنجد أن نسبة التنفيذ في (٣) إجراءات تنفيذية من إجمالي(٧) وصلت إلى ١٠٠٪ وهي الإجراءات المتعلقة باستكمال تطوير هياكل الأجهزة الرقابية، وتحديث البنية المعلوماتية للأجهزة الرقابية، وإعداد البحوث والدراسات في المجالات المتعلقة بالحوكمة ومكافحة الفساد، بينما وصلت نسبة تنفيذ الإجراء الثاني المتعلق بإبرام اتفاقيات بين الأجهزة الرقابية لتفعيل تبادل المعلومات إلى ٥٠٪ نتيجة لعدم إبرام بروتوكول تعاون بين الأجهزة الرقابية وجهات إنفاذ القانون. كما وصلت نسبة تنفيذ الإجراء الخاص بتطوير المؤشرات الوطنية الخاصة بمدركات الفساد لتكون بمثابة مصدر تغذية عكسية لأولويات الوقاية من الفساد ومكافحته إلى ٧٥٪ نظراً لعدم صدور تقرير مؤشر إدراك الفساد المحلي لعام ٢٠٢١ نتيجة ظروف جائحة كوفيد-١٩.

أما الهدف السابع الخاص بزيادة الوعي المجتمعي بأهمية الوقاية من الفساد

ومكافحته، والذي يتضمن ٨ إجراءات تنفيذية فوصلت نسبة التنفيذ فيه إلى ١٠٠٪. وتتضمن الإجراءات التنفيذية بهذا الهدف تطوير برامج توعوية بخطورة الفساد ودور المواطن في مكافحته، وتنفيذ مبادرات توعوية لمكافحة الفساد في المدارس والجامعات، وتضمين قيم النزاهة والشفافية بالمناهج الدراسية لمراحل التعليم قبل الجامعي، وتفعيل الميثاق الأخلاقي للطالب الجامعي، وإعداد ميثاق أخلاقي لعضو هيئة التدريس، وإكساب الإعلاميين والصحفيين المعارف الخاصة بالوقاية من الفساد ومكافحته، وتفعيل دور الأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد لنشر قيم النزاهة والشفافية، وتفعيل دور المؤسسات الدينية في نشر الوعي بخطورة الفساد وآثاره السلبية، وحث الجهات الأكاديمية ومراكز البحوث على إجراء الدراسات المتخصصة في مجالات منع ومكافحة الفساد ودراسة التجارب الدولية والإقليمية الناجحة.

وبالنسبة للهدف الثامن المتعلق بتفعيل التعاون الدولي والاقليمي في منع ومكافحة الفساد، فبلغت نسبة التنفيذ فيه ١٠٠٪، ويتضمن (٦) إجراءات تنفيذية تتمثل في تطوير التعاون الإقليمي والدولي في مجال مكافحة الفساد واسترداد الموجودات، وعقد دورات تدريبية لتبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية، وإبرام مذكرات تفاهم بين جهات إنفاذ القانون ونظرائها الإقليمية والدولية وتفعيل القائم منها، والمشاركة في الفعاليات الإقليمية والدولية في مجال منع ومكافحة الفساد. وتبادل الخبرات بين جهات إنفاذ القانون ونظيراتها بشأن تنفيذ أهداف الاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بمكافحة الفساد، ودراسة انضمام وحدات إنفاذ القانون إلى بعض المجموعات الدولية والإقليمية ذات الصلة بمكافحة الفساد واسترداد الموجودات وغسل الأموال.

أما الهدف التاسع والأخير من أهداف الاستراتيجية والخاص بمشاركة منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص في منع الفساد ومكافحته، فيتضمن (٤) إجراءات تنفيذية، بلغت نسبة التنفيذ في ٣ منها ١٠٠٪ وهي الإجراءات المتعلقة بتفعيل مدونات السلوك القطاع الخاص والمجتمع المدني، ودعم قدرات اقطاع الخاص والمجتمع المدني في مجالات منع ومكافحة الفساد، وتيسير حصول منظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على المعلومات المتاحة بما لا يمس الأمن القومي أو الصالح العام. أما الإجراء المتعلق بإطلاق مبادرات لمنع ومكافحة الفساد بالتعاون مع القطاع الخاص والمجتمع المدني، فوصلت نسبة التنفيذ فيه إلى ٥٠٪.

أبرز الممارسات الناجحة وتحديات تنفيذ المرحلة الثانية من الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ٢٠١٩-٢٠٢٢

أولا: أبرز الممارسات الناجحة:

- تقديم عدد ١٤٠ خدمة على بوابة مصر الرقمية، والتي تتيح التحصيل الالكتروني وتقديم الخدمات الكترونيًا.
- تجهيز ١٢٠ مركزاً تكنولوجياً متنقلاً لتقديم الخدمات الحكومية وتوصيلها للمواطن حتى محل اقامته.
- قيام الجهاز المركزي للتنظيم والإدارة بإصدار القرار رقم ٥٤ لسنة ٢٠٢٠ بشأن دليل عمل وحدات الرقابة الداخلية، واستحداث وحدة للرقابة الداخلية بالهياكل التنظيمية لعدد ٧٣ مؤسسة حكومية.
- تطبيق نظام إدارة المعلومات المالية الحكومية GFMIS بشكل كامل.
- تفعيل جائزة مصر للتميز الحكومي.
- استمرار نشر تقارير التقدم المحرز في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.
- استمرار نشر خطة المواطن سنويًا على الموقع الالكتروني لوزارة التخطيط والتي تقدم معلومات مبسطة لغير المتخصصين لفهم الإنفاق العام.
- صدور القانون رقم ١٤٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون إنشاء المحاكم الاقتصادية الصادر بالقانون رقم ١٢٠ لسنة ٢٠٠٨، والقانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٢٠ والقانون رقم ١٥٤ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون مكافحة غسل الأموال، والقانون رقم ١٥ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية الصادر بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠١٥، والقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠١٩ بإصدار قانون تنظيم استخدام وسائل الدفع الالكتروني.
- تنفيذ مشروع رقمنة إقرارات الذمة المالية للمنتقلين إلى العاصمة الإدارية.
- توقيع بروتوكول بين الجهاز المركزي للمحاسبات ووزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بهدف تطوير البنية التحتية المعلوماتية للجهاز، وميكنة دورة العمل وعرض التقارير لمتخذ القرار.
- تجديد بروتوكول التعاون الموقع بين هيئة الرقابة الإدارية والجهاز المركزي للمحاسبات والذي يهدف لتعزيز تبادل المعلومات بين المؤسستين.
- تنفيذ العديد من المبادرات لميكنة العمل القضائي مثل مشروع التقاضي الجنائي الالكتروني الذي يشمل (ميكنة محاكم الجنح والجنايات) ومشروع نظر تجديد الحبس عن بُعد، ومشروع التقاضي المدني الالكتروني ومشروع التقاضي عن بعد بالمحاكم الاقتصادية.
- اعداد النيابة العامة الاستراتيجية للتحول الرقمي تضمنت تنفيذ برنامج العدالة الالكتروني بكافة النيابات على مستوى الجمهورية وتطوير منظومة العرائض الالكترونية وإطلاق خدمات المرور الالكترونية بنيابات المرور وتطوير المكاتب الرقمية الأمامية للنيابات وإنشاء إدارة البيان والمرافعة بالمكتب الفني للنائب العام.
- إطلاق برنامج الدبلوم والماجستير الأكاديمي في الحوكمة ومكافحة الفساد بين كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة والأكاديمية الوطنية لمكافحة الفساد التابعة لهيئة الرقابة الإدارية.

- تنفيذ جامعة القاهرة بالتعاون مع هيئة الرقابة الإدارية ومشروع الحوكمة الاقتصادية لنموذج محاكاة مؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد بمشاركة طلاب الكليات المختلفة.

- تنظيم جامعة حلوان لعدد ٣ لقاءات افتراضية لمناقشة مخاطر الفساد بمؤسسات التعليم العالي شارك فيها ممثلين عن مكتب الامم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والجامعة الاردنية، جامعة مارتن لوثر كينج بالمانيا، جامعة بيشاور بباكستان، جامعة كافيندش باوغندا، الجامعة الامريكية بالقاهرة، جامعة سانشي بالهند، جامعة يونيفرسوم بكوسوفو، جامعة كازان بروسيا، جامعة اسلام مالانج باندونيسيا وهيئة الرقابة الادارية بمصر، والهيئة الوطنية الليبية لمكافحة الفساد.

- تبني هيئة الرقابة الإدارية الإدارية باعتبارها الجهة المسئولة عن متابعة الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد برنامجاً شاملاً لرفع الوعي والتثقيف بأهمية الوقاية من الفساد من خلال تدخلات محددة تضمنت مشاركة الهيئة في الدورة ٥٣ لمعرض القاهرة الدولي للكتاب، وذلك للمرة الأولى، حيث قامت فيه بعرض وتوزيع الإصدارات والبحوث والمواد التوعوية المتعلقة بمكافحة الفساد، بالإضافة إلى عقد مجموعة من الندوات والجلسات المتعلقة بمنع ومكافحة الفساد.

- تنظيم مصر للمنتدى الأفريقي الأول لمكافحة الفساد، وتنفيذ المنحة الرئاسية المصرية بتدريب ٢٥. كادراً افريقياً متخصصاً في بمكافحة الفساد بالأكاديمية الوطنية مكافحة الفساد بالقاهرة والإعلان عن تجديد المنحة لعدد ١٨. متدرباً افريقي على أن يتم تدريبهم على مدار ثلاث سنوات حتى ٢٠٢٥.

- انتخاب رئيس هيئة الرقابة الإدارية رئيسًا لمؤتمر الدول الأطراف باتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد خلال الدورة التاسعة للمؤتمر من ٢٠٢١-٢٠٢٣.

- انتخاب هيئة الرقابة الإدارية رئيسًا لاتحاد هيئات مكافحة الفساد خلال الدورة الخامسة للجمعية العامة، واعتماد خطة استراتيجية جديدة للاتحاد من عام ٢٠٢٢-٢٠٢٥.

- انتخاب المستشارة المصرية / الزهراء أحمد كمال خالد، عضوًا بالمجلس الاستشاري للاتحاد الأفريقي لمكافحة الفساد عن إقليم شمال افريقيا من عام٢٠٢٢-٢٠٢٤.

- اختيار مصر ممثلة في الجهاز المركزي للمحاسبات لرئاسة الأمانة الفنية لمجموعة عمل الانتوساي لمكافحة الفساد وغسل الأموال.

- اختيار مصر ممثلة في وحدة مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب لمجموعة التدريب والمساعدة الفنية بمجموعة إجمونت، وهو ما يحقق لها اكتساب الخبرات وصقلها والتواصل مع الأطراف الفعالة في مجال المكافحة على مستوى العالم.

- قيام النيابة العامة من خلال رئاستها لجمعيتي النواب العموم الأفارقة والعرب بالربط بين الشبكة القضائية العربية والشبكة القضائية الأفريقية من خلال مذكرة تفاهم ثنائية ومن ثم وضع آلية للمشاورات الإقليمية للتباحث حول طلبات التعاون القضائي بين الدول في المنطقة وكذا التغلب على أية عقبات خاصة باسترداد الأموال.

- قيام النيابة العامة بتنفيذ العديد من طلبات التعاون القضائي الواردة من الدول الأوروبية والدول العربية بشأن جرائم غسل الأموال، وذلك من خلال تنفيذ الطلبات المرسلة عبر فتح تحقيقات جنائية لجريمة غسل الأموال.

- إطلاق منظومة الكترونية لتنظيم العمل الأهلي في مصر، حيث يتم رقمنة جميع الخدمات المقدمة من مؤسسات العمل الأهلي. www.ngo.eg

- تنفيذ عدد من المبادرات المحلية والدولية الهادفة لحوكمة الرياضة وحمايتها من الفساد مثل تنظيم وزارة الشباب والرياضة للمؤتمر الدولي لمكافحة الفساد في أفريقيا وتنظيم هيئة الرقابة الإدارية بالتعاون مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الأولمبية الدولية ومنظمة الفيفا لورشة عمل لحماية الرياضة من الفساد، وتنظيم وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة لمنتدى الحوكمة الرياضية.

ثانياً: أبرز تحديات التنفيذ:

- تأخر صدور بعض القوانين (قانون حماية المبلغين والشهود – حرية تداول المعلومات – التعاون الدولي في المسائل الجنائية) وعدم تفعيل قانون حظر تعارض المصالح، حيث تم تشكيل لجان فنية متخصصة للوصول للصيغة المثلى لتلك القوانين.

- عدم تطوير آلية فعالة لتقييم المواطنين للخدمات الحكومية.

- التأخر في تنفيذ بعض استطلاعات رأي عن رضاء المواطنين عن الخدمات الحكومية، وعن رضا العاملين عن بيئة العمل.

- تأخر صدور قانون بشأن التعديلات المقترحة على القانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٥٨ بإعادة تنظيم النيابة الإدارية والمحاكم التأديبية.

- عدم صدور تقرير مؤشر إدارك الفساد المحلي عام ٢٠٢١ نتيجة انتشار جائحة كوفيد ١٩.

- تواضع عدد منظمات المجتمع المدني التي قامت بإضافة نشاط منع ومكافحة الفساد ضمن أنشطتها الأساسية.

شركاء في حماية مصالح الوطن

مصر - دائماً

الأكاديمية المصرية

www.aca.gov.eg